

« أفريقيا الاستوائية »

« دراسة في علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية »

د . السعيد البدوي

EQUATORIAL AFRICA

THE RELATION BETWEEN POPULATION AND ECONOMIC
DEVELOPMENT

by

S. EL BADAWY

This is the second paper in this series related to Equatorial Africa. It deals with the racial groups, the distribution of population and their densities. The main purpose of this paper is to throw lights upon population increase and its reflections on economic development. The principal conclusion is that economic development in this area is not impeded by overpopulation, as it is underpopulated area, but the main reasons for that are :-the rarity of skilled labour and experts, absence of scientific organisations, insufficient capitals, in addition to the absence of comprehensive studies related to the area.

! في مقال سابق تناولنا الظروف الجغرافية الطبيعية في أفريقيا الاستوائية وانعكاسها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة (١) .

وفي هذا المقال نتناول دراسة علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية في هذه المنطقة .
وفي هذا الاطار سوف نركز على النقطتين الاساسيتين الآتيتين :
أولا : الظروف الجغرافية العامة في المنطقة وانعكاسها على توزيع السكان
سلاليا وكما .

ثانيا : السكان والتنمية الاقتصادية .

(١) مجلة الدراسات الافريقية - العدد الثاني . أفريقيا الاستوائية - دراسة في الجغرافيا الطبيعية .

وبادىء ذى بدأ ، وكما سبق أن أشرنا فى المقال السابق فإن أفريقيا الاستوائية وأفريقيا المتوسطة من الألفاظ الشائعة والتي يختلف فى تحديد مجالها كثير من الباحثين وكذلك التنظيمات الاقليمية والعالمية . ولذا فان دراستنا لهذه المنطقة تركز على التحديد الجغرافى ، ومن هنا فإن الدول التى يشملها مجال دراستنا هى :

الكنغو (زائير) ، الكونغو الشعب (برازافيل) ، جابون ، الكامرون ، أفريقيا الوسطى ، غينيا الاستوائية ، على اعتبار أن هذه الدول هى التى تسود فيها الظروف الاستوائية على وجه الخصوص (١) .

أولا - الظروف الجغرافية وتأثيرها على السكان

هذه المنطقة الاستوائية المشار إليها تبدو كما لو كانت دائرة مركزها الرئيسى حوض الكونغو . وهى تبدأ فى الغرب بمنطقة ساحلية سهلية رملية تنتشر بها المستنقعات الساحلية بالإضافة إلى الغابات التى تعوق التوغل الأرضى داخل القارة . وينفتح هذا الساحل على المحيط الأطلنطى الذى ظل غير معروف حتى القرن الخامس عشر وكان يعتبر فى ذلك الوقت نهاية العالم La limite du monde وقد أقام الأوربيون على هذا الساحل مجموعة من المراكز التوينية Enterpot فى طريقهم إلى جزر الهند الشرقية وكانت هذه المراكز التوينية أو المخازن بمثابة مواطناء أقدام ساحلية وليس بقصد التوغل فى القارة التى كانت فى ذلك الوقت غامضة وموحشة .

أما الجزء الأوسط من هذه المنطقة فيوجد حوض ضخم تشغله الغابات الكثيفة المظلمة . وتجرى به المجارى المائية التى تعترضها بين آونة وأخرى المساقط المائية التى تعرقل التوغل النهري إلى داخل القارة . ولكن فى نفس الوقت توجد مسافات من هذه الأنهار صالحة للملاحة تربط المناطق الداخلية ببعضها وبعض ولكنها فى نفس الوقت لا تساعد على حركة الاتصال العام من وإلى الداخل . أما فى الشرق والشمال والجنوب فتوجد حافات هضبية ذات شكل شبه دائرى hémicycle de hauts plateaux

(١) تذكر بعض المؤلفات الاقليمية والدولية أن أفريقيا الوسطى Central Africa

تضم جانب هذه الدول المذكورة كلا من تشاد - أنجولا - رواندا - بوروندى - أنظر فى هذا الصدد :

Survey of Economic Conditions in Africa 1971

United Nations (Eca).

حيث توجد التربة الصلدة وشبه العارية ولكن هذه المنطقة لا تشكل عقبة حقيقية أمام الاتصالات أو التعمير خصوصاً في الأجزاء الشرقية حيث اتصلت بالمحيط الهندي والبحر الأحمر وبالتالي غرب آسيا والبحر المتوسط منذ قديم الزمن .

ومما سبق يتضح أنه توجد في هذه المنطقة الاستوائية ثلاثة أجزاء متميزة اكل منها صفاتها الذاتية المنفردة داخل الاطار العام الاستوائى هي : الساحل الغربى ، الحوض الداخلى . المرتفعات المحيطة ونكاد تغلق الحوض تماماً .

ونتيجة لهذه الظروف الجغرافية التضاريسية أساساً والتي تنعكس على الظروف الطبيعية الأخرى فإن حركة السكان داخل هذه المنطقة لم تكن سهلة وفي نفس الوقت كان التعمير صعباً أيضاً حيث أتت الغزوات البشرية من الخارج وعلى وجه الخصوص من الشمال والشرق . كما أن هذه الظروف الجغرافية تفسر أيضاً التوزيع الحالى للجماعات البشرية داخل المنطقة حيث أتت الموجات البشرية المتواترة والتي كانت تزيح عناصر السكان الأقدم نحو مناطق العزلة في الغابات والمرتفعات النائية . وأخيراً فإن هذه الظروف تفسر تلك المحاولات الحضارية التي اتجهت نحو سكان الغابة المنعزلين . وتركزت هذه المحاولات في نقطتين :

الأولى : في الهضاب اثنائية والشرقية المرتبطة بالحضارات الآسيوية .

الثانية : الساحل الأطلنطى حيث بدأت محاولات الازربين أولاً عن طريق مراكز التكوين الساحلية ثم بعد ذلك بالتغلغل داخل القارة (1) .

وإذا ما حاولنا تتبع مسار حركات التعمير البشرى السلالى داخل هذه المنطقة منذ القدم فانه لا توجد لدينا أدلة نابتة كافية توضح لنا ظروف الاستقرار والتحركات البشرية في عصر ما قبل التاريخ ولكن هناك بعض الشواهد التي توضح لنا الموقف الحالى للسكان الوطنيين *Auto-ctones* في أفريقيا الاستوائية .

فبالنسبة لأصل الأقزام *Negrilles* أو *Pygmés* بصفاتهم الجسدية المعروفة كانوا يشغلون كل المنطقة ذات المناخ الاستوائى من الهضاب التي تقع إلى الشمال من نهر أوبانجى (الرافد الشمالى لنهر الكونغو) إلى منطقة كاتنجا في الجنوب وكانت لهم

Ggeog. Universelle. Tome XII. Afrique centrale et orientale ; Publie sous la (١)
direction de P.V. de la Blache et I. cgallois paris 1938 P. 38.

أسماء مختلفة مثل أككا Akka ، تيكي تيكي ، Tikki-Tikki ، مامبوتى Mamboutti باتوا Batoua . . . الخ وقد طاردت هذه الجماعات القزمية عناصر قزمية أصنية أيضاً في كاتنجا وطردها إلى الجنوب من كاتنجا ، ومن هنا فقد احتلوا في جماعات مبعثرة أنحاء أفريقيا الوسطى الاستوائية .

وفي هذا الوقت كان يسكن شمال أفريقيا جماعات زنجية Negritiens بصفاتهم الجسدية المعروفة وقد بدأت هذه الجماعات الزنجية السوداء تتجه نحو الجنوب والغرب عندما بدأت الجماعات الحامية القادمة من آسيا إلى أفريقيا الشرقية - والذين أصبحوا فيما بعد يعرفون بالأحباش Abyssinians - أو جماعات البربر الحامية التي كانت تضغط من الشمال . وقد اختلط بعض الزنوج بهذه الجماعات الحامية خصوصاً في الشرق وقد أعطى هذا الخليط عنصر الاثيوبيين Ethiopians وبناء على هذه الضغوط اتجهت الجماعات الزنجية من الشمال نحو الجنوب أو من الشمال الشرق نحو الجنوب الغربي حيث ظهروا على المضاب في أفريقيا الاستوائية وكذلك في الغابات الوسطى عن الأنهار الموجودة بها . وقد اختلط هؤلاء الزنوج مع الأقزام وكونوا فيما بعد الجنس الذي يعرف بالبانتو الذي يسكن الآن الجزء الأعظم من أفريقيا الاستوائية . ويذكر هنا أن هذه الجماعات نقلوا من آسيا بلا شك بعض الحاصلات إلى موطنهم الجديد في أفريقيا وأهمها الموز الذي أصبح المحصول الغذائي الرئيسي في هذه المنطقة أما بالنسبة للأقزام الذين لم يختلطوا بالزنوج فقد انعزلوا في أعماق الغابات الوسطى واعتمدوا على الجمع والالتقاط مكونين جماعات منعزلة بائسة .

وجدير بالذكر في هذا المجال أن البانتو - العنصر السائد في هذه المنطقة - لا يكونون جنساً قائماً بذاته ومتجانس Race homogène خصوصاً في الأجزاء الهامشية من المنطقة حيث يختلطون في الشمال مع الزنوج الخاص True Negros الذين ظلوا على نقائهم العنصري نسبياً . وفي الشرق اختلطوا مع الحاميين أو مع أشقائهم الزنوج الذين اكتسبوا صفات حامية ويطلق عليهم أشباه الزنوج مثل الحالا والموسى . هذا في حين أن مناطق الغابات يوجد بها عنصر البانتو الذي اختلط بالأقزام عبر آلاف السنين . ولكل جماعة من هذه الجماعات البانتوية صفاتها الجسدية والثقافية الخاصة حتى أن لفظ (بانتو) نفسه يعنى « الناس » دون تحديد إلى أى

جنس ينتمي هؤلاء الناس . وفي داخل هذه الجماعات البانتوية توجد صفات متنوعة ضمن الاطار العام للعنصر البانتوي (١) .

وفي شمال المنطقة وعلى حدود النطاق السوداني نجد سفانا الخضاب التي يعيش فيها الزوج سواء السودانيون أو النيلوتيون الذين اختلطوا بدرجة أو بأخرى بالبانتو . نجد مثل هذا الخليط في الكمرون وفي أجزاء من أعالي نهر سنجا Sanga وخصوصاً في المنطقة التي تقع إلى الشمال من نهري الأوبانجي ، أو يلي حتى حوض النيل الأعلى حيث يعيش الأزاندي والمدانجيتو ، وهنا نجد صفات خاصة بالزوج حيث السيقان الطويلة وكذلك القامة والفك البارز وقد نقلوا صفاتهم هذه إلى القبائل البانتوية التي اختلطوا بها . وقد توقف تقدم الزوج على حواف المنطقة الاستوائية الأصلية بين خطي عرض ٤ ، ٥ شمالاً . وربما يرجع هذا إلى أن السكان الذين كانوا يعيشون في هذه المناطق كانوا أقل من أن يستغلوا المنطقة التي يعيشون فيها ولم تكن لديهم قدرة كافية على المقاومة . والمرجع أن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء الزوج لم يجدوا في الجنوب أكثر من منطقتهم الحالية الظروف الطبيعية الملائمة لزراعة الحبوب التي يعيشون عليها فتركوا المناطق الاستوائية للبانتو الذين يزرعون المانيوق ولذا يذكر في هذا الخيال أن أهل الذرة العويجة تركوا المكان لأهل المانيوق «Les peuples du mil» laissent la place aux peuples du manioc».

وبدون شك فأننا نجد حداً طبيعياً مشابهاً لذلك في الأجزاء الشرقية من أفريقيا الوسطى الاستوائية حيث نجد الخضاب المرتفعة في شرق أفريقيا . وهنا نجد اختلاطاً بين بانتو أفريقيا الاستوائية وبانتو الشرق حيث تبدو هنا القامة أكثر طولاً والتقاطيع أكثر دقة واللون أقل قتامة ، وقد تسربت هذه الصفات من العناصر الحامية . وقد انعكست هذه الظروف الجغرافية على النواحي السيكولوجية للسكان سواء هؤلاء البانتو الذين يعيشون في الغابات أو هؤلاء الذين يعيشون في السفانا .

(١) أنظر في هذا الصدد : geog. Universelle op. cit. pp. 29, 42...44

و كذلك Murdock, g.p. : Africa, its peoples & their culture history London 1959. pp. 271, 272...278.

و كذلك Denis, J., Vennetier, P., wilmet, J. : L'Afrique centrale et orientale paris 1971. PP. 72...74.

و كذلك . د . محمد عوض محمد : الشعوب والسلالات الافريقية ص ٧١ - ص ٨٦ .

فرجل البانتو في الغابة يعيش في بيئة كلها غابات كثيفة والطرق فيها صعبة بل حتى ضوء الشمس لا يصل إلى الأرض إلا قليلاً . كل هذا جعل إنسان البانتو في الغابة إنسان حذر يشك في كل غريب كما أنه بالتالي عدواني أمام الغرباء لأن الظروف الطبيعية القاسية حتمت عليه أن يكون كذلك . هذا في حين أن إنسان البانتو في مناطق السفانا يعيش في ظروف جغرافية أكثر يسراً وسهولة ، فالبيئة مفتوحة والجو صحو والشمس تظهر كل شيء - هنا الإنسان أكثر هدوءاً وأقل ريبة وشكاً كما أنه يتصف بالمرح ويتعاون مع جيرانه الأمر الذي ينعكس على تقبله للجديد والغرباء والتأثيرات الخارجية .

أما عن حيث التأثيرات الخارجية على هؤلاء السكان الوطنيين فليس لها تأثير واضح ، إذ أنهم ظلوا دون تغيير يذكر في تكوينهم السلالي composition ethnique حتى الوقت الراهن . ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض التأثيرات الأجنبية في بعض المواقع بعد كشف القارة سواء بسبب التبادل التجاري أو التطور السياسي ، وقد كان هذا التأثير من جهتين المحيط الهندي من ناحية والأطلنطي من ناحية أخرى . فبالنسبة للمحيط الأطلنطي جاء البرتغاليون إلى هذه المنطقة سواء قبل « دى جاما » أو بعده وأنشأوا المراكز البحرية كنقط للوصول إلى الهند . ثم جاء بعد ذلك الأسبان وأنشأوا لهم مراكز بحرية أيضاً ثم أقاموا لهم إمبراطورية في أمريكا الجنوبية وزرعوا مناطق واسعة منها وكان ذلك يستدعي أيدي عاملة كثيرة ومن ثم فقد اتجهوا نحو أفريقيا . ومن هنا بدأت تجارة الرقيق حيث قام زعماء القبائل الأفريقية الذين كانوا يوردون المطاط والذهب والعاج وغيرها بتوريد العمال الأفريقيين سواء من شاطئ أنجولا أو ساحل موزمبيق . وقد كان للبرتغال تأثير واضح في هذا الصدد في منطقة المضاب الوسطى بين الكونغو والزمبيزي .

ومن المحيط الهندي مارس العرب نفس الدور أولاً بالتجارة وبعد ذلك بالتعاقد وقد جاء هؤلاء العرب من الشرق والشمال الشرق عبر النيل . وكانوا وسطاء تجارة بين آسيا وأفريقيا حتى أنهم وصلوا إلى مناطق أعالي الأوبانجي وأراضى الأزاندي والمنجبتو Mangbettou أما في الشرق فقد بدأ نفوذ العرب من سلطنة زنجبار (أرض الزنج) تلك السلطنة التي ظلت تابعة لسلطنة عمان حتى عام ١٨٦١ وامتدت في شرق أفريقيا حتى نهر لوالابا ورافده لوماي في شرق

الكنغو ، وفي عام ١٨٦٨ أنشأت مستعمرة على نهر لوالابا في منطقة Nyangoué وامتد نفوذها نحو الجنوب أيضاً حتى وصل إلى أعالي نهر لوالابا في الجزء الشرقي من هضبة الكونغو - الزمبزي وإلى بحيرة بنجويلو وبالتالي سيطرت على جزء كبير من كاتنجا . وقد أقام العرب سلطنات لهم بجانب الممالك الوطنية أو بينها ، وكان بداية التأثير العربي بالتجارة في منتجات البلاد المحلية وأهمها العاج ثم بحثوا عن العمال الذين يحملون هذه البضائع الثقيلة نحو الساحل وأخيراً أصبحت تجارة الرقيق جزءاً من نشاطهم - ومن هنا فقد سيطر العرب - والبرتغاليون حتى نهاية القرن التاسع عشر على تجارة الرقيق في أفريقيا الاستوائية الممتدة من الأوبانجي شمالاً حتى كاتنجا جنوباً ومن الأخيرة حتى نهر الكونغو الأدنى . ونتيجة لكل هذا تغيرت الملامح « السياسية » في المنطقة حيث بدأت تتكون ممالك قوية تشابه تلك الممالك السودانية في الشمال . ومن هذه الممالك القوية مملكة لوانجو Loango عند مصب نهر الكونغو . وممالك بالوندا . باروتزي . كاتنجا في الجنوب . وممالك أورووا Ouroua أوانيما Ouanyema باتشмба Bachimba . رواندا . أورووندي ، أونياموينزي في الشرق . إلا أن القضاء على تجارة الرقيق سرعان ما أدى إلى إنبهار هذه الممالك لأن هذه التجارة كانت سبب وجودها وبقائها Raison d'être ومن ثم فقد أرتدت البلاد مرة أخرى إلى قبائل عديدة ومفككة أو ما يطلق عليه « دتراب القبائل Poussière de tribus » ولقد كان لهذا النظام انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية على هذه المنطقة حيث جاءت محاصيل من أمريكا وآسيا وفي نفس الوقت كانت هذه التجارة « الآدمية » ذات تأثير مدمر على السكان الوطنيين (١) .

و كما أن لهذه الظروف الجغرافية تأثيراتها على التوزيع السكاني والتأثيرات الخارجية التي طرأت عليهم فإن لها أيضاً تأثيرها الواضح على توزيع السكان من حيث الكثافة . إذ أن الطبيعة هيأت بعض الأماكن التي يستطيع فيها السكان المعيشة بيسر وسهولة وفي نفس الوقت أوجدت الأجزاء الصعبة التي ينفر منها السكان ولا يعيش فيها إلا قليل . ومن المعروف أن الكثافة العامة في القارة الأفريقية منخفضة بصفة عامة عن غيرها من القارات إذ أنها لا تزيد عن ١٢ نسمة في الكيلو متر المربع وفقاً لإحصائيات

Geog. Univ. Op. cit. p. 40

(١)

Denis : L'Afrique centrale op. cit p. 79.

و بالنسبة لتأثير تجارة الرقيق أنظر

الأمم المتحدة (عام ١٩٧٠) (١) . ولكن الكثافة في أفريقيا الاستوائية أقل بكثير من هذا المتوسط العام للقارة الأفريقية الذي يعتبر منخفضا بالنسبة للقارات الأخرى ، إذ أن سكان هذه المنطقة يعتبروا أقلية بالنسبة للمساحة الضخمة التي يعيشون عليها ولذلك يطلق عليها بعض الكتاب « عالم المداريات الشاغر monde de tropiques vide ومع ذلك فإنه داخل هذه المنطقة توجد اختلافات واضحة في الكثافة ، مثلا في الكونغو الشعبي (برازافيل) ، جابون وجمهورية أفريقيا نجد أن الكثافة ٢ نسمة فقط في الكم ٢ ، وفي الكونغو زائير تصل الكثافة ٧ نسمة في الكم ٢ . في حين أننا لو قارنا ذلك بشرق أفريقيا نلاحظ أن الكثافة في كينيا ١٨ وفي أثيوبيا ٢٠ وفي أوغندا ٣٤ أما في بوروندي فإن الكثافة تصل إلى ١٢٢ نسمة وتصل الذروة في رواندا ١٢٩ - نسمة . وفيما يلي بيان يوضح إختلاف الكثافة بين دول أفريقيا الوسطى وغيرها (عام ١٩٦٨) (٢)

دول أخرى للمقارنة		أفريقيا الإستوائية			
الكثافة	الدولة	الكثافة في الكم ^٢	السكان	المساحة بالكم ^٢	الدولة
١٢٩	رواندا	١٢	٥,٥٦٢,٠٠٠	٤٧٥,٤٤٢	الكامرون
١٢٢	بوروندي	١٠	٨٧١,٠٠٠	٢٨,٠٥١	غينيا الاستوائية
٣٤	أوغندا	٧	١٦,٧٣٠,٠٠٠	٢,٣٤٥,٤٠٩	الكونغو زائير
١٨	كينيا	٣	٧٨٠,٠٠٠	٣٤٢,٠٠٠	الكونغو (برازافيل)
١٣	تنزانيا	٢	٤٨٠,٠٠٠	٢٦٧,٦٦٧	جابون
٢٠	أثيوبيا	٢	١,٤٨٨,٠٠٠	٦٢٢,٩٨٤	أفريقيا الوسطى
٤	الصومال				جزيرتا (ساوتومي وبراين)
٤	أقليم آفارو عيسى	٦٧	٦٥,٠٠٠	٩٦٤	ويرنسيب

الكثافة العامة في أفريقيا المتوسطة التي تضم كل الدول والمناطق المذكوره = ١,٠٦

Survey of Economic conditions in Africa 1971. U.N. (ECA) P. 18. (١)

Denis : L'Afrique centrale op-cit p. 78. (٢)

Caldwell J.c. & Olonjo, c. (editors) : The population of tropical Africa Longman 3d 1969 P. 188...9.

والواضح مما سبق أن كثافة السكان في أفريقيا الوسطى الأستوائية منخفضة بصفة عامة فيما عدا الجزر الساحلية وأهمها برنسيب وساوتومي البرتغاليتين حيث تصل الكثافة فيهما أقصاها (٦٧ نسمة) نتيجة للمشروعات الزراعية الضخمة القائمة عليها بسبب خصوبة التربة البركانية الأمر الذي يؤدي إلى استجلاب العمال من المناطق المجاورة من جانب الشركات الأوربية التي تستغل هذه الجزر. وإنخفاض كثافة السكان في المنطقة يرجع إلى الظروف الصحية غير المناسبة التي تؤدي إلى ارتفاع نسبة الوفيات بشكل واضح ، بالإضافة إلى كثافة الغابات الموجودة في المنطقة وبصفة عامة فإن تجمعات السكان تتركز حول المجارى المائية رغم إنتشار ذبابة تسي تسي ، لأن هذه المجارى المائية تعتبر وسيلة المواصلات الهامة في هذه المنطقة ، وفي نفس الوقت تعتبر همزه الوصل بالنسبة لانتقال السكان من حقل إلى آخر ، أما بالنسبة للغابات التي توجد في المناطق التي تقع بين المجارى المائية وبعضها فإنها أقل من حيث توطن السكان وتقتصر السكنى فيها على الأقرام أما البانتو فنادرا ما يستقرون كما أسلفنا . أما في المناطق الهضبية التي تختلط فيها الأشجار بالسفانا في الأجزاء المجاورة لحوض الكونغو نفسه فإن لها نظاما خاصا في الشمال والشرق والجنوب من الحوض . فبالنسبة لهضاب الأوبانجى والكونغو الأوسط فإنها مأهولة نسبياً بعكس تلك الهضاب التي توجد في الشرق بين بحيرتى ألبرت وادوارد ، وبحيرة ألبرت ونهولوالبابا ، كما أن المناطق التي توجد في الجنوب في كاتنجا وأنجولا مخلخلة السكان بشكل لا يتلاءم مع ظروفها الطبيعية الجيدة ، ويلاحظ أن مناطق إنخفاض السكان في هذه المناطق تتطابق مع تلك التي مارس فيها البرتغاليون والعرب تجارة الرقيق نظراً لأن السكان كانوا يهربوا نحو الداخل في الغابات خوفاً من إقتيادهم كرقيق ، ولكن بعد إنتهاء هذه التجارة عاد السكان إلى التوطن مرة أخرى في هذه المناطق الهامشية من حوض الكونغو خصوصاً في منطقة كاتنجا التي جذبت إليها السكان لاستغلال الموارد المعدنية الموجودة بها . ولذا فإن أفريقيا الأستوائية تحتاج في الوقت الراهن إلى تحسين الظروف الصحية والمعيشية للسكان بقصد استغلال الإمكانيات الاقتصادية الموجودة بها إستغلالاً أمثل لصالح السكان (١) .

ولكن هذه الكثافة العامة لا تنطبق على جميع أجزاء المنطقة بالطبع إذ أن السكان يتركزون في المناطق الملائمة للاستغلال خصوصاً في المناطق الملائمة للزراعة ويبدو ذلك من الجدول الآتي : (١) الذي يوضح عدد السكان الكلي وعددهم في الكم ٢ في الأراضي القابلة للزراعة بما فيها الأراضي المزروعة بالمحصولات الدائمة والكثافة الريفية (١٩٧٠) .

(٢) عدد كثافة السكان في الكم ^٢ في الأراضي القابلة للزراعة		(١) عدد السكان بالآلف	الدولة
(ب) في الريف	(أ) كل السكان		
٧٥	٨٠	٥,٨٣٦	الكامرون
٢٤	٢٧	١,٦٠٠	أفريقيا الوسطى
١٢٤	١٦٢	١,٠٢٠	الكنغو الشعبي
٥٣	١٢٩	٢٨٥	غينيا الأستوائية
٣٦٤	٣٩٤	٥٠٠	جابون
٠ ٠ ٠	٠ ٠ ٠	٢٠,٦٣٨	زائير
		٣٠,٦٧٩	كل السكان

هذا في حين أننا لو قارنا هذه الأرقام بالدول الأخرى في أفريقيا فإنا نجد مثلاً أن عدد السكان في مصر في بند ٢ أ = ١,١٦٧ نسمة وفي البند ٢ ب = ٧٠٠ وفي الجزائر ٢٠٢ . ١٤٠ على التوالي وهما مثالان من أفريقيا الشمالية أما في أفريقيا الغربية فان نيجيريا ٣٠٤ . ٢٤٨ على التوالي وفولتا العايات ٦٢ . ٥٩ على التوالي وفي ألبانيا ١٩٤ . ١٨٣ . وتونانيا ١١٣ . ١٠٨ على التوالي وهما من شرق أفريقيا . ويتضح مما سبق أن ضغط السكان *population pressure* على الأراضي الزراعية في أفريقيا الوسطى الأستوائية غير وارد ومعنى ذلك أن هذه الأراضي الزراعية تستطيع أن تتحمل أعداداً أخرى دون أن يتأثر إنتاجها

وذلك يستدعى في نفس الوقت تحسين وسائل الإنتاج الزراعي وترشيد الإنتاج نفسه وفي نفس الوقت المحافظة على التربة . وسوف نشير في ذلك فيما بعد عند دراسة التنمية الزراعية وعلاقة ذلك بالنمو السكاني .

ثانياً – السكان والتنمية الاقتصادية

في دراسة هذه النقطة يمكن تناول ثلاثة محاور فرعية :

الأول : نمو السكان في المنطقة والعوامل المؤثرة في هذا النمو .

الثاني : النمو الاقتصادي في المنطقة بفروعه المختلفة .

الثالث : علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية .

١ – النمو السكاني

تعتبر قارة أفريقيا من مناطق الزيادة السريعة في السكان في العالم . وليس أدل على ذلك من أن عدد السكان بها بلغ في منتصف عام ١٩٧٠ حوالي ٣٦٠ مليون نسمة أي حوالي ١٠ ٪ من سكان العالم وقد وصلت القارة إلى هذا الرقم الكبير في فترة وجيزة حيث أن نسبة السكان بها في عام ١٩٢٠ لم تكن تتجاوز ٧,٥ ٪ بالنسبة لسكان العالم ورغم هذه الزيادة الواضحة في عدد السكان في القارة إلا أنها مازالت من مناطق العالم القليلة السكان بالنسبة للمساحة ، إذ أن الكثافة العامة حوالي ١٢ نسمة فقط في الكم ٢ (١٩٧٠) . هذا في حين أن الكثافة في القارة الآسيوية حوالي ٦٨ نسمة في الكم ٢ .

وقد قدرت نسبة الزيادة السنوية في القارة الأفريقية في عام ١٩٧٠ بحوالي ٢,٥ ٪ بمعدل مواليد مرتفع نسبياً يصل حوالي ٤٦ في الألف ومعدل وفيات يصل ٢١ في الألف . وهذان المعدلان يرتفعان عن أي مكان آخر في العالم . ولكن نسبة الزيادة الطبيعية في السكان في القارة لا تأتي في المرتبة الأولى وإنما تحتل المكانة

الثانية بعد أمريكا اللاتينية التي وصل معدل المواليد بها في نهاية الستينات حوالى ٤٠ فى الألف ومعدل الوفيات ١١ فى الآن (١) .

وإذا كان معدل الزيادة الطبيعية للسكان فى قارة أفريقيا مرتفعا بصفة عامة فانه فى المناطق المدارية منها أكثر وضوحاً فى الإرتفاع وذلك لارتفاع نسبة المواليد بشكل واضح ، إذ أنه من الملامح البارزة فى مجال النمو السكانى فى أفريقيا المدارية بصفة عامة ارتفاع نسبة الخصوبة *Fertility rate* فى معظم دول هذه المنطقة بشكل واضح ، ورغم أن نسبة الوفيات مازالت مرتفعة بالمقاييس العالمية إلا أنها تتناقص بسرعة ، ولهذا فان الزيادة الطبيعية فى معظم الحالات تبلغ ضعف ما شهدته أوروبا فى عهد التصنيع فى القرن التاسع عشر ، فنسبة المواليد فى أفريقيا المدارية أعظم إرتفاعاً من تلك الموجودة فى العالم الغربى ، كما أنه من غير المستطاع فى عديد من دول هذه المنطقة أن تخفض نسبة الوفيات بدرجة ملحوظة فى فترة زمنية محدودة (٢) وفى داخل هذه المنطقة المدارية الأفريقية توجد أفريقيا الوسطى الأستوائية التي يختلف فيها معدل المواليد والوفيات ، ولو أنهما بصفة عامة مرتفعين الأمر الذى يؤدي إلى إرتفاع نسبة الزيادة الطبيعية ، ففي الكورون يصل معدل النمو ٢,١ ٪ وكذلك فى جمهورية أفريقيا الوسطى أما فى الكونغو الشعبى فإن معدل النمو ينخفض إلى ١,٧ ٪ فقط وفى غينيا الأستوائية ١,٤ ٪ فقط ثم ينخفض أكثر فى جابون ١,٢ ٪ أما فى زائير فان النسبة ترتفع إلى ٣ ٪ وهى أعلى نسبة فى أفريقيا الأستوائية كلها ، والملاحظ أنه لا يصل إلى هذا المعدل المرتفع فى القارة كلها سوى ليبيا (٣:٨ ٪) وساحل العاج (٣ ٪) وليبيريا (٣ ٪) وبتسوانا (٣ ٪) ومالاوى (٣:٣ ٪) تيرانيا (٣ ٪) (٣) .

ويرجع التزايد السريع فى نمو السكان فى عديد من الأقطار (النامية) ومنها أفريقيا الوسطى إلى التطبيق الناجح للوسائل الصحية الحديثة . كما أن ذلك

Survey of Economic conditions in Africa P. 17.

(١)

Caldwell & Okonjo : The population of tropical Africa. P. 333.

(٢)

Survey of Economic conditions op. cit. p. 17...18.

(٣)

يرجع في نفس الوقت إلى ارتفاع نسبة الخصوبة في هذه المنطقة إذ أن معدل الخصوبة يتراوح بين ١٥٠ ، ٢٠٠ في الألف ويصل في بعض الأحيان إلى ١٦٠ في الألف وفيما يلي بيان يوضح معدلات الخصوبة والوفاء في بعض دول المنطقة (١)

. Measures of fertility and mortality

معدلات الوفاة		معدلات الخصوبة			الدولة
معدل وفيات الأطفال	معدل الوفاة الأصلي	معدل إعادة الإنتاج الكلي	معدل الخصوبة العام	معدل المواليد الأصلي	
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	
١٠٤	٢٠	٢,٤	١٥٦	٤٣	زائير
٧٦	١٨	٣,٢	١٣٢	٣٧	الكامرون
١٩٠	٢٦	٢,٥	١٥٧	٤٨	أفريقيا الوسطى
١٨٠	٢٤	٢,٥	١٤٩	٤١	الكنغو الشعبي
٢٢٩	٣٠	٢,١	١١٦	٣٥	جابون
١٤٠	١٨,٤	٠ . ٠ .	٢٦٠	٥١	ساوتومي وبرنسيب

ملحوظة : هذه الأرقام تقديرات لسنوات مختلفة ، والقصد منها الإشارة وليس التحديد .

وتعطي هذه الأرقام دلالات واضحة على ارتفاع نسبة الخصوبة في دول هذه المنطقة الأمر الذي ينعكس على معدل المواليد وكذلك على نسبة إعادة الإنتاج (Reproduction) ويقصد بذلك عدد البنات الأحياء لكل سيدة) وتعطي هذه النسبة الأخيرة مؤشرات هامة للحيوية الديموجرافية وتوقعات الزيادة في المستقبل حيث أن المعدل العام في المنطقة كلها يتراوح بين ١,٤ ، ٣,٢ وينخفض المعدل في جابون إلى أدناه فيصل ٢,١ ورغم وجود بعض التقديرات الأخرى التي تعطي

نسبا أقل لاعادة الإنتاج في دول المنطقة وتجعلها تتراوح بين ١,٤ - ١,٧ ، إلا أن
إختلاف الأرقام لا يغير إلا التفاصيل وتظل الدلالة واضحة وهي إرتفاع نسبة
الخصوبة وكذلك نسبة أعادة الإنتاج (١) .

هذا هو الأطار العام لمعدلات المواليد والوفيات والخصوبة واعادة الإنتاج
ولكن في داخل هذا الأطار العام توجد تفصيلات كثيرة داخل دول المنطقة المدروسة
منها نسبة العقم المرتفعة الموجودة في بعض أجزاء المنطقة فقد بينت الدراسة
التفصيلية لديموجرافية زائير أن المتوسط العام للمواليد ٤٥ في الألف في حين أنه
توجد أختلافات إقليمية واسعة فهي في أويلي الأدنى Bas uele ٢٠ فقط .
أما في شمال وجنوب كيفو فتصل إلى ٦٠ في حين أن درجة العقم بالنسبة للنساء
فوق سن ٤٥ سنة اللاتي لم يحمان مطلقا تتباين بين ٥٪ (كيفو) إلى ٥٠٪ في أويلي
الأدنى والمتوسط العام للدولة ٢٠ في المائة . وهناك منطقة واسعة تبدو فيها إنخفاض
نسبة الخصوبة في أواسط الكنفو على طول النهر وروافده وتتفق هذه المنطقة مع
توزيع جماعة المونجو Mongo وهي مجموعة يزيد عدد سكانها على مليون نسمة .
وهناك منطقة أخرى تبدو فيها ظاهرة إنخفاض الخصوبة واضحة جدا وتقع في الجزء
الشمالي الشرقي من الكنفو على طول نهر أويلي ويعيش فيها حوالي مليون نسمة من
الأزاندى والمونجبتو Mongbetu . ونظرا لانخفاض نسبة الخصوبة بشكل واضح
لدرجة أنها لا تستطيع أن تعطي نسبة الوفيات العالية في هذه المنطقة فان تناقص السكان
هنا depopulation يشكل خطرا يواجه هذه المنطقة وعموما فان حوالي نصف
سكان الكنفو زائير يعانون من إنخفاض نسبة الخصوبة بشكل ما فهناك حوالي
٢٢٪ من السكان نسبة المواليد لديهم أقل من ٣٥٪ في الألف وحوالي ٧٪ من السكان
نسبة المواليد عندهم أقل من ٢٥ في الألف . وتقابل نفس المشكلة جمهورية أفريقية
الوسطى حيث أنه وفقاً للدراسات التفصيلية التي أجريت تبين أن نسبة المواليد
انخفضت في مناطق Baya, Sara, M'Boum Mandjia . وغيرها من أكثر
من ٥٥ في الألف إلى ٢٠ في الألف فقط في منطقة Mzakara ويعيش في هذه المنطقة
الأخيرة سكان يمتون بصلة إلى الأزاندى الذين يعيشون في الكنفو والسودان

وترتفع بينهم نسبة العقم . وتتأثر أجزاء من جابون والكمرون كذلك بانخفاض نسبة الخصوبة فقد تبين من دراسة شمال الكمرون أن نسبة المواليد بين المسلمين ٢٩ في الألف فقط . وأن نسبة النساء في سن ٢٥ - ٤٥ اللاتي ليس لديهن أطفال Childlessness حوالي ٣٥ ٪ كما أن دراسة أخرى أجريت على منطقة الكمرون البريطاني (سابقاً) على جامعة Bakwari أظهرت أن نسبة العقم بينها واضحة (١) .

ومن هذا العرض المفصل تمكن استخلاص بعض الملامح منها أن انخفاض نسبة الخصوبة توجد في بعض مناطق أفريقيا المدارية بصفة عامة ، وأن هناك علاقة ما بين الموقع الجغرافي geogr. position والتعرض للاحتكاك الخارجي والموقع الجغرافي Location مثل القرب من نهري الكونغو وأوبلي أو بحيرة فكتوريا وبين انخفاض نسبة الخصوبة . إلا أنه بدون المعلومات التفصيلية لا يمكن أن نصل إلى الفهم الكامل (لمكانيزم) لانخفاض الخصوبة في بعض الأجزاء والعوامل المؤثرة فيها . ولكن هناك بعض التوجهات التي تعطي كعوامل لوجود العقم في بعض المناطق منها العوامل الفسيولوجية خصوصاً الأمراض التناسلية والعوامل الاجتماعية مثل طرق الزواج والعوامل المرتبطة بأمراض سوء التغذية (١) (يقصد بمعدل الخصوبة العام عدد المواليد بالنسبة لكل ١٠٠٠ سيدة في سن ١٥ - ٤٥ سنة) .

أما بالنسبة للوفيات فإنها مازالت مرتفعة كما سبق أن أشرنا ولكنها مرتفعة بصفة خاصة بين الأطفال فهي في الكونغو (براز) ١٨٠ في الألف وفي جابون ٢٢٩ في الألف . وبصفة عامة فإن نسبة الأطفال الذين يبلغون سن الخامسة لا يتجاوز الثلث فقط . ولا يدخل في هذا المجال الحالات الاستثنائية كالأوبئة والمجاعات والحروب كما حدث مثلاً في منطقة كويلو Kwilu بالكونغو زائير في الفترة من ٦٣ حتى ١٩٦٥ حيث انسحب الناس إلى الغابات وقت القلاقل والاضطرابات ثم عادوا بعد ذلك إلى قرأهم القديمة وقد قدرت نسبة الأطفال الذين ماتوا حوالي ٥ ٪ من عدد الأطفال الذين ولدوا خارج منطقتهم الأصلية أي أثناء وجودهم

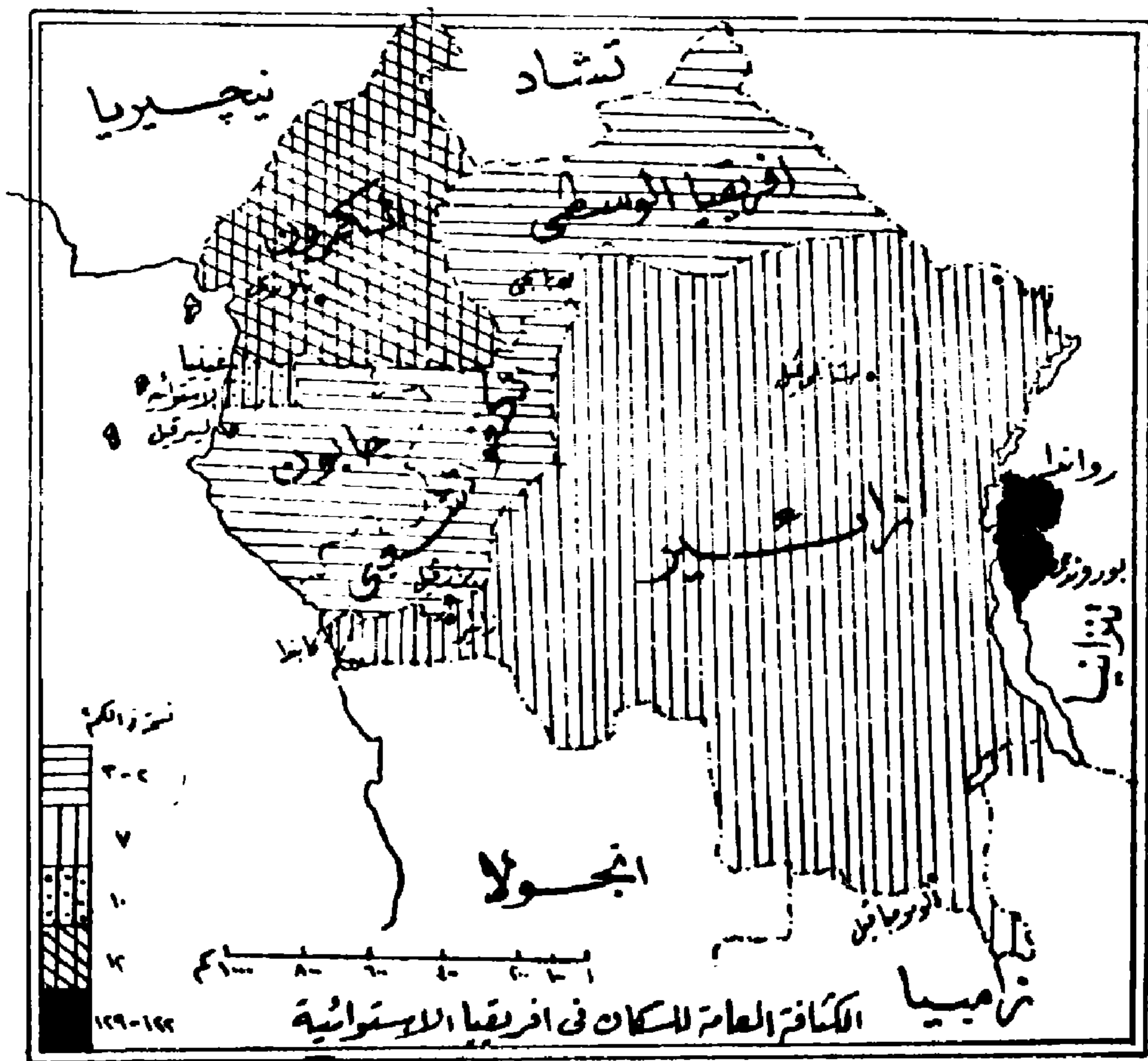
The population of Tropical Africa op. cit. p. 215.

(١)

Ibid. pp. 220, 222, 223, 216.

(٢)

في الغابات ، وتثبت الدراسة التي أجراها J. McGregor في غمبيا أن الفترة الحرجة في وفيات الأطفال هي من ٩ - ١٤ شهراً وليس كل الفترة الأولى من حياتهم . ويفسر ارتفاع نسبة وفيات الأطفال متوسط السن المنخفض بصفة عامة والذي يتراوح بين ٢٧ . ٣٥ عاماً ولكن هذا لا يمنع من وجود أناس على قيد الحياة وهم في سن الثمانين (١) . ولهذا ينبغي الاهتمام بالأطفال والنساء الحوامل في هذه المنطقة بصفة أولى . إذ أن ذلك لا يؤدي فقط إلى انخفاض نسبة الوفيات ولكن يؤدي في نفس الوقت إلى أن الأطفال الذين يعيشون يتمتعون بصحة طيبة ، تنعكس على الإنتاج والتعليم ومجالات الحياة المختلفة بعد ذلك كذلك فإن الأطفال في هذه الأقطار تحت سن ١٤ سنة تصل نسبتهم إلى حوالي النصف وهذا يحتاج إلى الاهتمام بهم بشكل واضح ، وبصفة خاصة ينبغي القضاء على الأمراض



الوبائية التي تؤثر على الأطفال وأهمها الملاريا . هذا بالإضافة إلى الاهتمام بترقية الأحوال الصحية بصفة عامة . ولهذا ينبغي على السياسة الصحية أن تهدف إلى تحسين صحة كل المجتمع ، مع وضع أولويات مختارة على نطاق واسع ولكن ليس بصفة مطلقة تؤدي إلى اخطار ، فبدأ الأطفال والنساء الحوامل أولاً لا ينبغي أن يستحوذ على كل المزايا وإنما ينبغي أن يكون الهدف مزدوجاً بحيث يؤدي إلى تقليل نسبة الوفيات في الجماعة المعرضة للخطر بصفة عالية **High risk group** وفي نفس الوقت لتقليل نسبة الأمراض واعتلال الصحة بالنسبة للجماعات المنتجة اقتصادياً . ومثل هذه السياسة المتوازنة تؤدي إلى تخفيف حدة الضغط الناتج عن زيادة السكان على التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تعويض ذلك بالكفاءة الاقتصادية التي يقوم بها السكان الذين هم في سن العمل والإنتاج (٢) .

ورغم ارتفاع نسبة الوفيات فإن الزيادة الطبيعية مرتفعة وتتراوح بين ١,٥ - ٣٪ سنوياً . ويتراوح المعدل في الغالب بين ٢ . ٥٪ ، وإذا كان المعدل ٢٪ فإن السكان يمكن أن يتضاعفوا خلال ٣٦ عاماً . أما إذا كان المعدل ٥٪ فإن السكان يتضاعفوا خلال ٢٧ أو ٢٨ عاماً . وإذا عرفنا أن متوسط وفيات الأطفال على وجه الخصوص يمكن أن تنخفض بشكل واضح فإن معدل المواليد سوف يظل كما هو لفترة طويلة وبالتالي نعرف مدى سرعة نمو السكان (١) أي أن عدد سكان المنطقة الذين يبلغ عددهم الآن حوالي ٣٢ مليون نسمة يمكن أن يصبحوا عام ٢٠٠٠ حوالي ٦٤ مليون نسمة . ولكن رغم ذلك فإن المنطقة تستطيع أن تتحمل هذا العدد من السكان خصوصاً وأن الكثافة هنا منخفضة كما سبق أن أشرنا ومن ثم فإنه لا يتبقى خلال فترة الانفجار السكاني الحالية إلا أن يعمل الشباب بكل قواهم لرفع مستوى المعيشة إذ أن زيادة السكان الواضحة تلهم التقدم الاقتصادي البطيء .

وجدير بالذكر في نهاية هذا الموضوع أن نشير إلى الهجرة سواء أكانت جبراً أو اختياراً فقد حدثت في الماضي جبراً من أفريقيا إلى أمريكا . كذلك هناك الهجرة

Pop. of tropical Africa PP. 377...8.

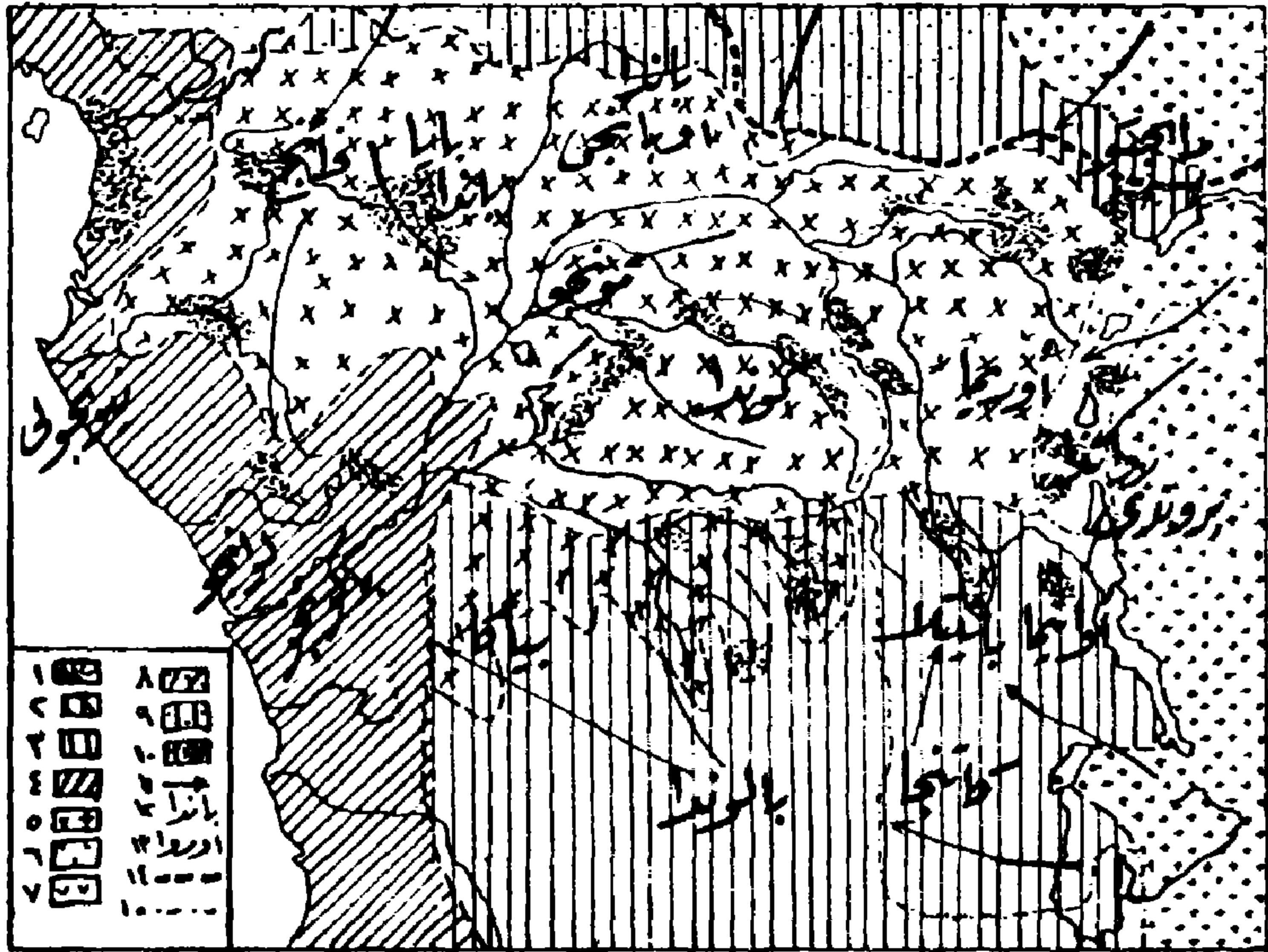
(١)

L'Afrique centrale et orientale pp. 82—3.

(٢)

الداخلية فهناك النبلوتيون والحاميون الذين اتجهوا نحو الجنوب حيث الرعي والمتكلمين بالبانوية الذين احتتمرا بالغابات واشتغلوا بالزراعة . وفي نفس الوقت نجد في الوقت الحالى هجرة فصلية أو دائمة من مناطق إرتفاع الكثافة نحو مناطق أقل كثافة من رواندا إلى كيفو وأوغندا والكنغو كذلك هناك هجرة من مناطق منخفضة الكثافة ولكنها فقيرة إلى مناطق اغنى رغم أنها عالية الكثافة من ذلك هجرة البندى pende والسوكو Suku والـ Tshokwe من جنوب كوانجو Kwango نحو منطقة كويلو Kwilu الغنية . ولكن هذه الهجرات المحلية

عناصر السكان في أفريقيا الاستوائية



- ١- الأقزام . ٢- بانسو الغابات . ٣- بانسو السقانا . ٤- بانسو الأطلنطى
- ٥- بانسو أفريقيا الشرقية . ٦- زنوج . ٧- نبلوتيون . ٨- خليط من بانسو الأطلنطى والزنوج . ٩- خليط من بانسو السقانا والزنوج . ١٠- خليط من بانسو الغابات و بانسو السقانا . ١١- الاتجاهات الرئيسية للهجرات القبلية
- ١٢- أسماء القبائل الكبرى . ١٣- القبائل التي كانت في الماضى مركز الممالك
- ١٤- ممر التوسع التجارى للعرب - النوبيين . Nubia (1870-1880)
- ١٥- ممر التوسع التجارى لعرب زنجبار (1870-1895)

ليس لها تأثير واضح على ظهور مشكلة تكديس في المناطق التي يتجهون إليها بل أنها تؤدي إلى استغلال الموارد الاقتصادية الموجودة بها ، ولا يتبى بعد هذا إلا الاسراع في التنمية الاقتصادية لمقابلة زيادة السكان المرتفعة .

٢ - التنمية الاقتصادية

كان النمو الاقتصادي في أفريقيا في عامي ٦٩ ، ١٩٧٠ معتدلا أو متوسطا فقد كان نمو الناتج المحلي الكلي Gross domestic product وفقا للأسعار السائدة ٤,٢٪ وفي عام ١٩٧١ قدر أن معدل النمو سيكون حوالي ٤٪ و كان من الواضح أن أفريقيا الشمالية هي المنطقة الوحيدة في أفريقيا « النامية » developing Africa ^(١) التي ترتفع فيها معدلات النمو في الناتج المحلي الكلي . هذا في حين أننا نجد أن في أفريقيا الوسطى إنخفض معدل النمو في خمس من دولها - في الناتج المحلي الكلي في عامي ٦٩٪ ١٩٧٠ عما سبق . وان كانت زائير التي تعتبر الدولة الضخمة سواء بالمساحة أو السكان في هذه المنطقة قد سجلت زيادة في النمو وصلت إلى ١٢,٤٪ . الأمر الذي رفع من نسبة النمو العام داخل المنطقة ككل وأصبح معدل النمو العام بها ٦٪ ويوضح الجدول الآتي مقارنة بين أقاليم أفريقيا (٦٩-١٩٧٠) في معدل النمو في الناتج المحلي الكلي ^(٢).

عدد الدول ومعدل نمو الناتج المحلي الكلي بها

المنطقة	بالسلب	١ وإلى ٢٪	٢,١ إلى ٤٪	٤,١ إلى ٦٪	٦,١ أو أكثر
أفريقيا الشمالية	-	-	٢	٣	١
أفريقيا الغربية	٢	٢	٣	٣	٤
أفريقيا الوسطى ^(٣)	٥	١	-	٢	١
أفريقيا الشرقية	٣	١	٢	٤	٢
المجموع	١٠	٤	٧	١٢	٨

(١) يقصد بأفريقيا النامية كل دول أفريقيا ما عدا جمهورية جنوب أفريقيا.

Survey of Economic conditions op. cit. p. 1.

(٢)

(٣) يقصد بأفريقيا الوسطى هنا كل من : بوروندي ، رواندي ، رواندا ، زائير ، جابون ،

غينيا الاستوائية ، تشاد ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكرون ، الكنتو الشعبي (برازا) .

وفي عام ١٩٧١ قدر النمو بالسلب بالنسبة للفترة السابقة في أربع من دول أفريقيا الوسطى في الناتج المحلي الكلي وفي دولة واحدة يزيد عن ٤٪ .

والواضح أن معدل التنمية في أفريقيا في ١٩٧٠ ، ١٩٧١ لا يختلف عنها في الستينات ، إذ أن معدل النمو في معظم الدول حول ٤٪ ولا يزيد عن ذلك في نصف عدد دول أفريقيا فقط . ويرجع هذا في بعض الأحيان إلى الظروف غير الملائمة كالحفاف أو ظروف تجارة الحام وخصوصاً المعادن في الاسواق الدولية ، كما حدث بالنسبة للزراعة في عام ١٩٧١ وما بعدها إذ أنه رغم أن الزيادة في هذا القطاع كانت ٣,٩٪ بدلاً من ٢٪ في عام ١٩٧٠ إلا أن سيادة الحفاف في بعض الدول خفضت النسبة العامة للنمو في القارة ككل . كذلك نجد أن تقلبات الأسعار العالمية أثرت على العائد من المعادن مثل النحاس الذي إنخفض سعره في عام ١٩٧١ وأثر ذلك على زائير بشكل واضح ، هذا في حين أن الدول المنتجة للبترول استفادت في خلال هذا العام والأعوام التالية نتيجة لضغط منظمة (الأوبك) على الشركات الأجنبية المنتجة للبترول (١) .

وإذا ما قارنا الناتج المحلي الكلي بالنسبة للفرد في بعض أقطار أفريقيا الاستوائية بغيره من الأقطار الأفريقية أو غير الأفريقية فإننا سوف نجد تبايناً واضحاً كما يبدو في الجدول الآتي : (بالدولار الأمريكي) عام ١٩٦٦ (٢) .

الدخل الفردي	دول غير أفريقية	الدخل الفردي	بعض دول أخرى أفريقية	الدخل الفردي	بعض دول أفريقيا الاستوائية
٣٩٣٩	الولايات المتحدة	١٩٠	مصر	٤٨٩	جابون
١٩٠٨	المملكة المتحدة	٢٨٦	زامبيا	٢٠٤	الكنغو الشعبي
٩٨٩	الاتحاد السوفيتي	٦٤٥	ج. جنوب أفريقيا	١٤٧	الكامرون
		١١٠٩	ليبيا	١٣٧	ج أفريقيا الوسطى
		٢٦٦	ساحل العاج	٩٢	زائير
		٢١٥	تونس		

Survey of Economic conditions op. cit. 1971, p. 2.

« « « « « « 1968, p. 5.

(١)

(٢)

والملمح الواضح في التنمية الاقتصادية في أفريقيا بصفة عامة إنخفاض المستوى ليس في النواحي الاقتصادية فقط ولكن أيضاً في مستويات التنمية بصفة عامة والتي يمكن أن يطلق عليها مختلف العناصر الخاصة (بالنظام الاجتماعي) بمعنى أن تحسن الظروف الصحية والتعليمية سوف يؤدي إلى المساهمة في تحسين أوضاع أخرى تؤدي إلى زيادة «الإنجاز» وترشيده. **more Efficient work performance and increased output.** وتوضح الأرقام الواردة في البيان السابق الإنخفاض العام لمستويات التنمية في القارة الأفريقية إذا ما قورنت بغيرها من الدول كما أن هناك اختلافات تفصيلية داخل أفريقيا نفسها كما رأينا بالنسبة لبعض دول أفريقيا الوسطى وغيرها من الدول .

ومن ناحية أخرى توضح الاحصائيات أن النمو في الإنتاج الحقيقي للفرد **growth of real product** يسير ببطء شديد. إذ أن الإنتاج الفردي كان في عام ١٩٦٠ = ٥٠ دولاراً فقط في إحدى وعشرين دولة أفريقية. ١٥٠ دولار في ستة عشر دولة ، ٢٥٠ في ست دول فقط . وكان متوسط الزيادة السنوية للنمو في الفترة من ١٨٦٠ - ١٩٦٠ أي خلال قرن من الزمان ١٠٪ فقط وفي المجموعة الثانية ١,٢١ أما الثالثة فكان ١,٧٢ . هذا في حين أننا لو قارنا ذلك ببريطانيا في الفترة من ١٧٨٠ حتى ١٧٨١ نجد أنه كان ١,٧٢ وكان النمو في الاتحاد السوفيتي في الفترة من ١٩١٣ حتى ١٩٥٨ = ٢,٧٠٪ .

أما في الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٦ فكان معدل النمو في الإنتاج الكلي بالنسبة للفرد بطيئاً ومنخفضاً في ٤٣ دولة إفريقية . وفي خمس دول لا نستطيع أن نطلق عليها أن تقدمها كان سريعاً وإنما هي في مرحلة انتقالية (١) .

وتوضح الاحصائيات أن النشاط الزراعي يكون النسبة الكبرى في الإنتاج الكلي القومي كما يبدو من الجدول الآتي : (وفقاً لاسعار ١٩٦٦) (٢) .

Survey of Economic conditions 1968. p. 7.

(١)

Ibid p. 8.

(٢)

الصناعة التحويلية	التعدين	الزراعة	الدولة
٨,٥ %	١,١ %	٤٣,٩ %	الكومون ج أفريقيا الوسطى
٩,١	٥,٧	٥١,٧	جايبون
٥,٩	٢٢,٤	٢٦,٧	الكنغو الشعبي
٩,٥	٦	٣٤,٨	الكنغو زائير
١٦,٩	٦,٤	٢١,٥	

ورغم اعتماد الإنتاج القومي على النشاط الزراعي في هذه الدول إلا أن الوسائل المستخدمة في الزراعة وكذلك الطرق التي تمارس بها مازالت بدائية ويضاف إلى ذلك تعرض هذا الإنتاج للأوبئة الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى انخفاض الإنتاج بشكل واضح . ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على محصول واحد أو محصولين له أخطار متعددة بالنسبة للدخل القومي وذلك بسبب انخفاض الأسعار العالمية وذبيبتها من عام لآخر وينطبق هذا أيضاً على المواد الخام المعدنية التي تصدر إلى الخارج (١) .

ونتيجة للأسباب السابقة فإن نمو الإنتاج الزراعي في أفريقيا بصفة عامة وأفريقيا المدارية بصفة خاصة بطيء ومنخفض في نفس الوقت . ولقد كانت نسبة النمو في عام ١٩٧٠ في الإنتاج الزراعي لا تتجاوز ٢٪ في القارة الأفريقية (النامية) وكان هذا العام سيئاً بصفة عامة في الإنتاج الزراعي إذ أن النمو في هذا القطاع في العام السابق له (١٩٦٩) كانت ٤٪ . ورغم ذلك فلقد كانت أفريقيا الشمالية ذات نمو زراعي معقول حيث كانت نسبة النمو بها ٣,٤٪ هذا في حين أن نسبة النمو في أفريقيا الاستوائية منخفضة بشكل واضح . وفيما يلي بيان يوضح حجم الإنتاج الزراعي في أجزاء أفريقيا المختلفة من ١٩٦٧ - إلى ١٩٧٠ (مع اعتبار أن الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٠) (٢) .

(١) أنظر في هذا الاقتصاد الأفريقي والتجارة الخارجية - د . محمد سمودي ص ٣٥٥ - ٤٠٠ .

Hance, W. = The geography of modern
Africa. New York, 1965, P. 26.

و كذلك

نسبة النمو من ٦٩ حتى ١٩٧٠	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	المنطقة
٣,٤٪	١٥٣	١٤٨	١٤٨	١٣٣	أفريقيا الشمالية
١,٣٪	١٥٦	١٥٤	١٤٣	١٤٩	أفريقيا الغربية
١,٤٪	١٤٦	١٤٤	١٣٩	١٣٣	أفريقيا الوسطى
١,٩٪	١٥٨	١٥٥	١٤٧	١٤٥	أفريقيا الشرقية والجزيرية ^(١)
٢-٪	١٥٤	١٥١	١٤٥	١٤٠	أفريقيا النامية

ومن المقدر أن يكون عام ١٩٧١ أفضل من العام السابق في الإنتاج الزراعي وقد رت نسبة النمو بحوالي ٣,٩٪ في أفريقيا (النامية) .

أما بالنسبة للإنتاج الزراعي للفرد فأنها بطيئة النمو للإنتاج الزراعي بصفة عامة . إذ أنه إذا اعتبرنا الفترة من ٥٢ - ١٩٥٦ - ١٠٠ فإن النمو في الإنتاج الزراعي في أفريقيا الوسطى في عام ١٩٦٧ = ١٠٤ فقط ارتفعت في عام ١٩٦٨ إلى ١٠٧ وفي عام ١٩٦٩ = ١٠٩ ثم إنخفضت في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٨ فقط . أما بالنسبة للإنتاج الغذائي فكانت النسب على التوالي ٩٣ ثم ٩٦ ثم ٩٧ في عامي ١٩٦٩ . ١٩٧٠ ومعنى ذلك أن الإنتاج الفردي في المحصولات الغذائية قد تناقص عن سنة الأساس ولم يكن هذا في أفريقيا الوسطى فقط ولكن أيضاً في أفريقيا الغربية أما أفريقيا الشرقية والجزيرية فكان هناك نمو ضئيل وفي أفريقيا الشمالية كان هناك نمو ضئيل في عام ١٩٦٨ وتناقص في عامي ١٩٦٧ . ١٩٦٩ أما في عام ١٩٧٠ فكانت النسبة ١٠١ فقط (١) .

وإذا ما استعرضنا بالتفصيل الإنتاج الزراعي في أفريقيا الاستوائية في خلال الفترة القليلة الماضية ونسبة التغير سواء بالنقص أو بالإيجاب فأتنا نورد الجدول الآتي (٢) :

(١) الدول النامية فقط .

Survey of Economic Op. cit. P. 67.

(٢)

Ibid PP. 254...261.

(٣) جدول تجميعي من

نسبة التغير %

١٩٧٠/٦٩	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	الدولة أو المنطقة والمحصول
					(١) زيت النخيل (بالآلاف طن مترى) الكمرون
٪-١٤	٤٩	٣٥	٤٦	٦٠	
٪١٢-	١٩٧	٢٢٤	٢٤٤	٢٠٣	زائير
٪٨-	٢٤٩	٢٧١	٣٠٢	٢٧٥	كل أفريقيا الوسطى
					(٢) المطاط (بالآلاف طن مترى) زائير الكمرون
٪٥	٤٣	٤١	٤٠	٣٢	
٪٨	١٣	١٢	١٣	٢١	
٪٦	٥٧	٥٤	٥٤	٥٤	كل أفريقيا الوسطى
					(٣) الكاكاو (بالآلاف طن مترى) غينيا الاستوائية كل أفريقيا الوسطى
٪٥	١٠٥	١١٠	١٠٢	٩٣	
٪١٧	٣٥	٣٠	٣٢	٣٤	
صفر	١٥١	١٥١	١٤٥	١٣٨	
					(٤) البن (ألف طن مترى) زائير الكمرون
٩	٧٢	٦٦	٦٠	٦٠	
٢	٩٠	٨٨	٨٢	٨٠	
٧	٢١٧	٢٠٣	١٩١	١٩٠	كل أفريقيا الوسطى

تابع الجدول السابق :

نسبة التغير %

الدولة أو المنطقة والمحصول	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٠/٦٩
(٥) القطن (بالالف طن مترى) ج. أفريقيا الوسطى	١٨	٢٢	٢٢	١٧	— ٢٣ %
زائر الكمرن	٨	١٢	٢٠	١٥	— ٢٥ %
كل أفريقيا الوسطى	١٨	٢٥	٣٤	١٤	— ٥٩ %
(٦) الفول السوداني (بالالف طن مترى) الكمرن	٨٦	١١٩	١١٩	٨١	— ٣٢ %
زائر كل أفريقيا الوسطى	١٩٨	٢٠	١٨٨	١٩٥	٤
	١٦٨	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	صفر
	٥٥٦	٦٢٩	٦١١	٦٢٨	٣
(٧) البطاطا واليام (بالالف طن مترى) أفريقيا الوسطى	١,٧٩٩	١,٨١٨	٢,٠١٧	٢,٢٩٦	١٤
(٨) الكسافا (الف طن مترى) أفريقيا الوسطى	١٠,٣٧٨	١١,٩٠٩	١٤,١٢١	١٤,٧٣٦	٤

وواضح من الجدول السابق أن النمو في بعض المحاصيل الزراعية ضئيل في خلال هذه الفترة الماضية كما أن بعض المحاصيل الأخرى نموها بالسلب نتيجة للظروف الطبيعية والبشرية التي سبق أن أشرنا إليها . وفي الحقيقة فإنه يمكن أن يقال أنه بدون إجراء تحسين أساسي في الزراعة التقليدية Traditional agri. بقصد مساهمة هذا النوع من الإنتاج في التطور الصناعي في الداخل والتصدير نحو الخارج وبحيث تشكل هذه السياسة العنصر الأساسي في استراتيجية التنمية والتطوير في أفريقيا بصفة عامة فإنه من الصعوبة تطوير الاقتصاد الوطني ككل .

ولا شك أن ظروف كل دولة في الإنتاج الزراعي تختلف عن الأخرى إلا أنه ينبغي الاهتمام بتخصيص جزء مناسب من الميزانية العامة للدولة لتطوير الإنتاج الزراعي ، وأول الأمور التي ينبغي الاهتمام بها هي (تحسين المعلومات) *improvement of knowledge* بمعنى التعرف على المعلومات الايكولوجية والسيكولوجية والاقتصادية عن المنطقة المدروسة ، إذ أنه عند تطوير الزراعة التقليدية ينبغي أن ندرس المحصولات التي يمكن أن تزرع والأسواق المتاحة لها والعمالة وأثرها ، فإن هذه المعلومات هامة ، ضمن أشياء أخرى لتحديد الحدود التي ينبغي أن يصل إليها التوسع في خطوط الإنتاج الزراعي القائم ولوضع السياسة اللازمة للملائمة لانتقال العمل والأسعار المتغيرة ، وذلك كله سوف يصحب التطوير الزراعي إن عاجلا أو آجلا .

ويمكن تطوير الإنتاج الزراعي عن طريق تنويع المحصولات الزراعية القائمة ومدتها برأسمال والوسائل الفنية المتقدمة ويمكن استيعاب العمالة الزائدة عن الزراعة في القوى العاملة في المدن . كذلك ينبغي الاهتمام بجانب ذلك بالخدمات اللازمة مثل البذور المنتقاها والأسمدة والقروض والتسويق وجعل المزارع على اتصال مباشر بالاقتصاد الواسع المفتوح *wider economy* ، كذلك ينبغي إعطاء الحوافز للمزارع عن طريق تسويق الفائض عن حاجته وتسهيل حصول المزارع التقليدي على السلع العادية ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تدعيم شبكة المواصلات العامة والفرعية . فالأساس الأول الذي ينبغي للحكومات أن تقوم به هو ترغيب المزارع العادي في تحسين وسيلته في الزراعة مع تزويده بالارشادات اللازمة لتحسين هذه الوسائل . ويرتبط هذا بعملية الإصلاح الزراعي *Land reform* وذلك بتجميع الملكيات الصغيرة في وحدة كبيرة نسبيا ذات حجم اقتصادي معقول مع تأمين ملكية المزارعين ولكن ليس معنى الاهتمام بتطوير الزراعة التقليدية اهمال المشروعات الزراعية الكبيرة ولكن يجب بها الاهتمام بسبب ما تضيفه من إنتاج زراعي وأثرها المنعكس على قطاع الزراعة بصفة عامة ، فينبغي أن تقام المشروعات الكبيرة على الأنهار ويؤدي هذا إلى خلق التعاون بين أكثر من دولة ، كذلك ينبغي أن يؤدي هذا وغيره من الإجراءات إلى زيادة التجارة بين الدول الأفريقية في المحصولات والخامات الزراعية حتى يتسع السوق المحلي وبالتالي يتطلب هذا زيادة في الإنتاج (1) .

أما فيما يتعلق بالانتاج الحيواني فإنه رغم وجود ثروة حيوانية في المنطقة إلا أن الظروف الطبيعية وما ينعكس نتيجة لها على وجود الحشرات الضارة بالحيوان خصوصاً ذبابة تسي تسي وكذلك الظروف البشرية وخصوصاً تلك المتعلقة بتربية الحيوان والعادات والتقاليد المرتبطة بها لا تجعل من هذه الثروة قوة اقتصادية ذات تأثير على الهيكل الإقتصادي، حيث توضح الإحصائيات أن الزيادة السنوية في اللحوم والألبان في أفريقيا الاستوائية حوالي ١٪، ٢-٢,٥٪ فقط على التوالي بينما نلاحظ أن زيادة السكان ٢٤٪ سنوياً. ويظهر ذلك في الجدول الآتي:

(بالآلاف طن) في أفريقيا الوسطى

النوع	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	نسبة التغير في ٦٩-٧٠
اللحوم	٣٥٢	٣٦٤	٣٦٦	٣٧٠	١+
الألبان	٣٧١	٣٧٢	٣٧٨	٣٨٧	٢+
البيض	١٤	١٦	١٦	١٧	٦+

وإذا قارنا هذه النسب في أفريقيا الوسطى بغيرها من مناطق أفريقيا فإنا نلاحظ أن كلا من أفريقيا الشمالية والغربية يتفوقان عليها في مجال اللحوم (٢، ٣٪ على التوالي) أما أفريقيا الشرقية فإنها مساوية لها. أما في الألبان فإن أفريقيا الشمالية ٤٪ وكل من أفريقيا الغربية والشرقية ١٪ فقط. أما بالنسبة للبيض فإن أفريقيا الوسطى تأتي في المقدمة (١). وكذلك الحال بالنسبة للثروة السمكية حيث أن الزيادة السنوية فيها ضئيل فقد كانت الكميات المستغلة من هذه الثروة في عام ١٩٦٧-٢٩٨ ألف طن ارتفعت في عام ١٩٦٨ إلى ٣٢٢ وفي ١٩٦٨ إلى ٣٢٧ وفي عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٣ ويعتبر الكونغو الشعبي على رأس الدول المنتجة للأسماك في أفريقيا الاستوائية (١٢٢ ألف طن عام ١٩٧٠) وذلك إذا ما أعتبرنا أن تشاد خارج دول هذه المنطقة ثم يليها بعد ذلك الكمرون حوالي ٧١ ألف ثم زائير (١٥ ألف) ثم جابون (حوالي ١٣ ألف).

أما فيما يتعلق بالموارد المعدنية في المنطقة فانها غنية خصوصاً في النحاس والماس والكوبالت والزنك والرصاص والقصدير والمنجنيز والبتروول الخام ، وقد بلغت قيمة الإنتاج المعدني في جابون في عام ١٩٧٠ - ٩٦,٦ مليون دولار - أمريكي وبما يعادل ٣٢,٢ ٪ من مجموع الدخل القومي الكلي . وفي زائير بلغت قيمة الإنتاج المعدني ١٥١ مليون دولار وبما يعادل ٧,٥ ٪ من مجموع الدخل القومي . وأهم الدول المنتجة للبتروول الخام هي جابون (حراً إلى ٥,٥ ، مليون طن عام ١٩٧٠) والكنغو الشعبي بكميات ضئيلة (١٩ ألف طن في نفس العام) أما الغاز الطبيعي فتنتج جابون ٣٢ ألف متر ٢ أما الذهب فأهم منتج له في المنطقة زائير (٥,٥ طن عام ١٩٧٠) أما النحاس فتنتج زائير ١٨٥ ألف طن متري (١٩٧٠) كذلك تحتل زائير المرتبة الأولى في إنتاج الماس (١٤ مليون قيراط متري عام ١٩٧٠) وبناء على ذلك فان دول أفريقيا الأستوائية غنية في بعض المواد المعدنية وفقيرة في بعض المعادن الأخرى . أما بالنسبة للطاقة الأولية فان المنطقة غنية بها خصوصاً في مجال توليد الكهرباء من المساقط المائية فتوضح الإحصائيات أن مجموع الطاقة المولدة من هذا النوع في عام ١٩٧٠ - ٢,٠٩٧,٠٠٠ بما يوازي طن الفحم ، ٧,٠٧١,٠٠٠ - البتروول الخام أما الفحم والغاز الطبيعي فان المنطقة فقيرة فيهما - وقد سبق أن أشرنا إلى تقلبات الأسعار في المواد الخام سواء الزراعية أو المعدنية وأنعكس ذلك على الدخل القومي .

وبالنسبة للصناعة التحويلية فان أفريقيا الأستوائية من المناطق المتخلفة في هذا المجال ، وأن كانت هناك بعض الصناعات القائمة على الإنتاج المحلي المعدني والزراعي ففي الكمرون توجد صناعات السكر والأخشاب والأسمنت والزجاج أما في الكونغو الشعبي فان أهم الصناعات النسيج والأسمنت وفي جابون تكرير البتروول والنسيج والأخشاب - ويلاحظ أن نسبة النمو السنوي في المجال الصناعي بطيئة أيضاً كما هو الحال في مجال التنمية الزراعية .

ويوضح الجدول التالي مدى مساهمة كل قطاع في الناتج القومي الكلي في الفترة من ٦٨ - ١٩٧٠ بالمليون دولار أمريكي وفقاً لعامل التكاليف الجارية (١) at current factor cost .

المجموع وغيره	النقل	التجارة	الأنشاءات	الصناعة (١) التحويلية	التعدين	الزراعة	الدولة والسنة
							الكرون :
٧٨١	٤٤	١٣٨	٥٠	١١٧	٢, —	٢٩٩,٧	١٩٦٨
٨٦٥	٤٨	١٥٤	٥٦	١٣٠	٢, —	٣٣٤	١٩٦٩
٨٩٥	٥٣	١٧٤	٦٢	١٤١	٢, —	٣٠٦	١٩٧٠
							ج. أفريقيا الوسطى
١٧٥	٤	٢٣	٥	٢٦	١١	٦٦	١٩٦٨
١٧٤	٤	٢٦	٥	٢	١٠	٦٧	١٩٦٩
١٧٠	٥	٢٩	٥	٢٦	٨	٥٩	١٩٧٠
							الكنغو الشبي
٢٠٠	٢٧	٥٣	٢١	٢, —	٢, —	٢٨	١٩٦٨
٢١٤	٢٩	٥٦	٢١	٢٦	١, —	٢٨	١٩٦٩
٣٢٠	٣٠	٥٨	١٦	٢٧	١٠, —	٢٣	١٩٧٠
							جابون
٢٥١,٦	١٣,٧	٤٢,٨	١٥,٨	١٨,٣	٨١	٤٤,١	١٩٦٨
٣٨١,٣	١٥, —	٤٦,٢	١٧,٧	١٩,٦	٩٤,٧	٤٨,٥	١٩٦٩
٣٠٠,٤	١٦,٣	٥٠, —	١٩,٧	٢١٥	٩٦,٦	٥٠,٣	١٩٧٠
							غينيا الأستوائية
٦٤	١, —	٤	٤	٣, —	—	٤٣	١٩٦٨
٦٩	١, —	٥	٤	٣, —	—	٤٦	١٩٦٩
٧٤	١, —	٥	٤	٢, —	—	٤٩	١٩٧٠
							زائر
١٦٧٦,٣	١٠٤,٤	٢٦٢,٦	٦٢,٢	٢٩٨,٣	١١٨,٦	٣٧٤,٦	١٩٦٨
١٧٨٥,٧	١١٣,٣	٢٨٧,٩	٨١,٧	٣٣٠,٩	١٢٦,٩	٣٦٤,٢	١٩٦٩
٢٠٠٧	٣٢٠, —	٣٢٠, —	١٠١, —	٣٧٩, —	١٥١, —	٤٢٧, —	١٩٧٠

(١) الانتاج الصناعى التحويلى والصناعة والكهرباء .

ويتضح من الجدول السابق الملاحظات الآتية :

١ - الزيادة المستمرة في الإنتاج وإن كانت ضئيلة إلى حد ما في معظم القطاعات :

٢ - انخفاض الناتج الزراعي خلال عام ١٩٧٠ في كل من الكمرون وأفريقيا الوسطى والكنغو الشعبي عن السنتين السابقتين .

٣ - انخفاض الأنتاج التعدينى في عام ١٩٧٠ في افريقيا الوسطى وفي عام ١٩٦٩ في الكونغو الشعبي .

٤ - انخفاض الناتج من القطاع الصناعى في أفريقيا الوسطى في عام ١٩٧٠ .

٥ - تمثل جمهورية زائير منطقة اقتصادية تتمتع باقتصاد متوازن في القطاعات المختلفة كما أنها تمثل أكبر دولة في المنطقة في كل قطاع من هذه القطاعات .

٣ - علاقة السكان بالتنمية الاقتصادية

أشرنا فيما سبق إلى معدلات زيادة السكان وكذلك معدلات النمو الاقتصادى ولا حظنا أن معدل المواليد مرتفع وفي نفس الوقت فإن معدل الوفيات في انخفاض مستمر نتيجة للتقدم في الخدمات الصحية العامة الأمر الذى يؤدي في النهاية إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية باستمرار ، خصوصاً وأنه لا توجد حركة تهجير خارج القارة كما حدث مثلاً بالنسبة لأوروبا خلال فترة الانفجار السكاني التي مرت بها .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين السكان والتنمية الاقتصادية فإنها قوية واضحة سواء بالنسبة لعدد السكان بالموارد الطبيعية المتاحة ، أو بالنسبة لنوع السكان ومدى استغلالهم لهذه الموارد :

وبادىء ذى بدء فإن أفريقيا الاستوائية تضم امكانيات واسعة سواء معدنية أو غابية أو زراعية ولكن هذه الامكانيات تحتاج إلى الاستغلال المنظم الرشيد (١) أى أن

(١) أنظر في هذا الصدد مقالة للمؤلف العدد الثمانى من مجلة الدراسات الأفريقية عن : أفريقيا الاستوائية دراسة في الجغرافيا الطبيعية .

هذه المنطقة ما زالت غير مستغلة استغلالاً كافياً Under utilize ومن ناحية أخرى فان إنخفاض الدخل الفردي يعوق تكوين رأس المال الداخلى الذى عن طريقه يمكن استغلال هذه الموارد خصراً وأن هناك عيوباً ومخاطر لرأس المال الأجنبي ، وهناك بالإضافة إلى هذا عديد من المشكلات التى يمكن سردها ولكنها كلها تصب فى محور واحد هو أن أفريقيا يمكن أن تكون أغنى وأكثر تقدماً إذا ما وجدت القوى العاملة الفنية ورأس المال ووسائل التكنولوجيا المتقدمة . . . الخ المطلوبة للسيطرة ولاستغلال هذه الموارد الطبيعية (١) .

ونظراً لأن أفريقيا الاستوائية لا تعتبر من المناطق الأفريقية أو غير الأفريقية كثيفة السكان ، فان السكان من الناحية الكمية لا يشكلون عقبة أمام التنمية الاقتصادية . ومن هنا فان المشكلة الحقيقية هى فى العلاقة بين ببطء نمو التنمية الاقتصادية أمام سرعة نمو السكان كما سبق أن أشرنا . كذلك فان المشكلة تتركز أيضاً فى عدم وجود الخبرة الفنية اللازمة لاستغلال الموارد ورغم أن الحكومات الأفريقية اتجهت فى الفترة الأخيرة إلى الإهتمام بالتوسع فى التعليم والتدريب إلا أنه يقابلها مشكلة عدم وجود الأماكن اللازمة للتعليم والتدريب نتيجة لنقص رؤس الأموال وقلة الخبرة الفنية اللازمة للتدريس والتدريب من ناحية أخرى . وتوضح الإحصاءات أن نسبة النمو السنوى فى المستويات التعليمية المختلفة فى أفريقيا الاستوائية (الوسطى) كانت كالتالى :

١٩٦٥ - ١٩٧٠	١٩٦٥ - ١٩٦٠	
٨,١%	٧,٣%	إبتدائى
١٨,٠%	١٦,٥%	ثانوى
٢٠,١%	٩,٥%	عالى

وإذا ما قارنا ذلك بالعدد الكلى للسكان فاننا نجد أنه فى المرحلة - الإبتدائية حوالى ١٤% وفى الثانوى ١,١% وفى التعليم العالى ٠,٥% فقط وذلك فى خلال عام ١٩٧٠ (٢) وتوضح لنا هذه الذب إلى أى مدى تنخفض نسبة التعليم فى هذه

Survey of Economic. 1972. op. cit. p. 27.

(١)

Survey of Economic. op. cit. p. 42.

(٢)

المنطقة في جميع المستويات بسبب الصعوبات التي سبق أن - أشرنا إليها . وينعكس النقص في عدد المعلمين على النظم العلمية الموجودة في المنطقة حيث تفتقر إلى الكفاءات العلمية اللازمة لتطوير الإمكانيات الموجودة بها الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود الأجهزة العلمية المتخصصة سواء في الزراعة أو الصناعة أو غيرها فمثلا لا نجد بحوث زراعية سوى في زائير فقط ولا نجد بحوث صناعية في كل دول المنطقة وكذلك البحوث الطبية كذلك لا نجد تخطيط علمي عام سوى في الكمرون وزائير فقط . . . الخ كذلك لا توجد معاهد للتعليم العالي في كل من أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية أما في الكمرون فيوجد ستة وزائير ١٥ وجابون والكنغو الشعبي واحد لكل منهما ، أما عدد الباحثين فانه ضئيل في جميع النواحي إذ أنه لا يزيد في المنطقة كلها عن ٦٤٠ باحثا (كل الوقت) و ٣٤٥ باحثا (بعض الوقت) ولو قارنا هذه المنطقة بأفريقيا الشمالية مثلا نجد اختلافاً واضحاً - ٢١١٠ ، ٢٣٨١ على التوالي مع ملاحظة أن أفريقيا الشمالية تعتبر في عداد الدول (النامية) أيضاً .

وهناك مشكلات أخرى خاصة بالتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالسكان منها الهجرة من الريف إلى المدن خصوصاً العواصم نتيجة لوجود خدمات أفضل وفرص أكبر للعمل فيها الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تضخم هذه العواصم أكثر من اللازم وفي نفس الوقت إلى خلق المشكلات المترابطة سواء تلك الخاصة بالإسكان أو - الخدمات الصحية أو العمل (١) . الخ هذا في حين أن الريف يحتاج إلى أيدي عاملة إذ ما تم تطوير الإنتاج الزراعي سواء عن طريق التوسع في الزراعة رأسياً أو أفقياً واستخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج . ونتيجة لتكدس السكان في مناطق معينة أكثر من اللازم تتولد البطالة سواء الظاهرة أو المقنعة رغم انخفاض عدد السكان بصفة عامة بالنسبة للموارد المتاحة ، إذ أن نسبة البطالة في أفريقيا الوسطى بالقياس بالقرى العاملة في عام ١٩٧٠ - ١٠,١٪ وهذه نسبة مرتفعة في مجتمع لا توجد لديه حتى الآن المؤسسات الاجتماعية اللازمة للتأمينات ضد البطالة ، ومن المقدر أن تكون هذه النسبة في عام ١٩٨٠ حوالي ٨,٣٪ وهي نسبة مرتفعة أيضاً (٢) .

(١) أنظر في هذا المجال - جمال حمدان - أفريقيا الجديدة ص ١٥٧ حجم العواصم .

Survey of Economic op. cit. p. 38.

(٢)

ونتيجة لهذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بدأت الدول الأفريقية في وضع الخطط الشاملة منذ العقد الماضي فمثلا وضعت حكومة الكونغو زائير خطة من ٦٤ - ٦٩ تستهدف رفع الدخل القومي بنسبة ٨,٢ تحقق منها في الفترة من ٦٤ % ١٩٦٧ رفع الدخل بنسبة ٢١٣٪ وكان معدل الإنجاز خلال هذه الفترة الأخيرة ٢٨٪ فقط . وفي الكونغو الشعبي وضعت خطة ٦٣ - ١٩٦٨ لرفع الدخل القومي بمعدل ٧,٢٪ تحقق منها في الفترة من ٦٣ إلى ١٩٦٧ ٢,٤٪ - بمعدل إنجاز ٣٣٪ فقط . ويلاحظ من هذا إنخفاض نسبة النمو الفعلية في الدخل القومي بالإضافة إلى إنخفاض معدل الإنجاز حتى إذا قارنا ذلك بدولة أفريقية أخرى هي مصر إذ كانت الخطة من ٥٩-٦٠ إلى ٦٤-٦٥ تستهدف رفع الدخل القومي بنسبة ٦,٨٪ وتحقق فعلا خلال هذه الخطة رفع الدخل بنسبة ٧٪ وكانت نسبة الإنجاز ١٠٣٪ ويرجع هذا اختلافا ظروف كل دولة عن الأخرى في النظام الإداري والكادر العلمي والفني ونوعية تكوين رأس المال إذ أن التخطيط المؤثر والفعال يعتمد على الكفاءة الإدارية المتقدمة **Highly developed administrative capacity** بالإضافة إلى المعرفة الكاملة والتفهم الشامل للاقتصاد الأفريقي ، ويعتمد بجانب ذلك على تحديد وتقييم وإنجاز المشروعات النوعية **individual projects** بطريقة متكاملة وهذه المتطلبات تعتمد بلا شك على الحكومات ، كما أنها تحتاج أيضاً إلى الأفراد المتخصصين في هذا المجال . وقد أشرنا إلى تخلف أفريقيا بصفة عامة وأفريقيا الاستوائية بصفة خاصة في الخبرة الفنية ولهذا لا نندش إذا ما تم تنفيذ هذه المشروعات بطريقة خاطئة أو غير كاملة ، ولكن هذا لا يمنع من القول من أن التخطيط نخدم مجالات متعددة سواء في التعليم أو الخبرة العملية التي تعتبر من الأسس الهامة في أي ظروف من الظروف للتنمية الشاملة . ويعاب على الخطط الأفريقية أنها ذات مراحل طويلة كما أنها طموحة أكثر من اللازم ولذا فانه ينبغي أن تكون الخطط قصيرة ولكن ذات معدل نمو مرتفع وفي نفس الوقت تؤدي إلى نمو سريع وقوي في المدى الطويل .

وتعطي الدراسة السريعة للخطط الأفريقية إنطباعاً بأن الزراعة فيها لا تحظى بما ينبغي أن يكون لها ، إذ أنه بالرغم من أن هناك بنود تشير إلى أنها خاصة بالزراعة إلا أنه بمراجعة الاستثمارات الفعلية نجد أن الزراعة لا يخصصها جزء

ملائم ، مع أن الزراعة في أفريقيا عموماً هي الأساس الاقتصادي كما سبق أن
أشرنا . هذا في حين أن الصناعة تحظى بنصيب كبير ، ومن هنا نأتى إلى النقطة
الأساسية وهي تحسين المعلومات أو المعرفة - الاقتصادية العامة عن الظروف
الاقتصادية والاجتماعية في كل دولة *improving general economic knowledge*
إذ أنه على الرغم من أن الإنتاج الزراعى ما زال يكون الجزء
الأعظم من الدخل القومى الكلى وكذلك في قيمة الصادرات في معظم الدول الأفريقية
إلا أن الدخل الفردى في المناطق الريفية ما زال منخفضاً للغاية ، ولهذا نخلص إلى
النتيجة الهامة الآتية وهي أنه بالرغم من عديد المشروعات التى تجرى تنفيذها
الآن أو التى اكتملت فإن التقدم الريفى ما زال أقل مما ينبغى أن يكون لحل
المشكلات المرتبطة به . وقد حدد مؤتمر التنمية الريفية الذى انعقد في غرب
أفريقيا ، بعد مؤتمر مماثل خاص بدول أفريقيا الوسطى ، في عام ١٩٧٠ بأن
التنمية الريفية *Rural development* يقصد بها (عملية إيجاد تغيرات
كمية ونوعية بين سكان منطقة ريفية تؤدي إلى تحسين ظروف الحياة للسكان
عن طريق كفاءة إنتاجية متزايدة) وهذه التغيرات الكمية والنوعية هي التى تحاول
الحكومات الأفريقية في الوقت الحالى تنفيذها في المناطق الريفية وإكثرت هذه
المحاولة ينبغى أن تكثف وتزداد مع إيجاد المشاركة الفعالة من جانب السكان
لتحقيقها . مع مراعاة أن تكون هذه المشروعات والبرامج متكاملة وليست
منعزلة *Integrate Rural development* الكى تؤتى ثمارها المطلوبة .
وإذا كان هذا الاتجاه يمكن تنفيذه في مناطق محددة ومحدودة إلا أنه
من الصعب تنفيذه على مستوى الدولة بأكملها ولذا فإن الاتجاه الأمثل في هذا
المجال هو اتباع مبدأ المشروعات الشاملة *Overall projects* مع التركيز
على التطوير الريفى في نفس الوقت . وبلا شك فإن هذا التطوير سوف تنعكس
فائدته على نواحي الحياة المختلفة وكذلك على السكان الذين يعيشون في المنطقة
بحيث تتغير المفاهيم الاجتماعية السائدة لديهم ، وخصوصاً مفهوم الأسرة القليلة
العدد المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً . وأنه لمن الواضح أنه سوف يأتى قريباً ذلك
اليوم الذى يجعل فيه الدول الأفريقية اتجاهات السكان الموضوع الأساسى والشامل

في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وليس مجرد بند يؤخذ في الاعتبار في خططها، وهناك دول عديدة في العالم تبني الآن هذا الاتجاه خصوصاً وأنه من ضمن قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة أنها أعطت للأمم المتحدة إمكانية تقديم الخدمات المعاونة والتدريب على إنشاء البرامج في مجال السكان إذا ما طلبت الدول التي تحتاج إلى معونات في هذا المجال (١).

د . السعيد البوي

أنظر التفصيل في هذا المجال في :

(1) The population of trop.

Afric pp. 197, 333, 360.

Survey of Economic P. 210.

وكذلك